

SIATS Journals

Journal of Human Development and Education for Specialized Research

(JHDESR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk



مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية

العدد 2، المجلد 3، تموز 2017م.

e-ISSN: 2462-1730

THE SYSTEM OF INTERNAL CONTROL IN LIBYAN BANKS AND THEIR RELATION TO FINANCIAL CORRUPTION IN DOCUMENTARY CREDITS

نظام الرقابة الداخلية في المصارف الليبية وعلاقتها بالفساد المالي في الاعتمادات المستندية

هناء عبدالله حمد المزيني

جامعة طبرق/ليبيا

1438هـ–2017م

البريد الإلكتروني:hanoalobede@gmail.com



ARTICLE INFO

Article history:
Received 20/3/2017
Received in revised form 10/6/2017
Accepted 12/7/2017
Available online 15/7/2017

Abstract

The study aims to identify relation between quality of internal control system in Libyan banks and financial corruption in letter of credits.

The study has adopted analytic descriptive method depending on report of audit bureau issued in 2015 with reference to some interview with some managers.

Researcher intend to measure variables, depending on multiple regression analysis to test study hypothesis through SPSS.

The study shows weakening of internal control system in Libyan banks which lead to increase number of letter of credits due to counterfeiting and mismanagement that could only happen through collusion of bank employees due to lack of legal government control because of current political and security state of the country.

Key words: letter of credits, internal control system in banks, Financial corruption.



الملخص :

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين جودة نظام الرقابة الداخلية في المصارف الليبية والفساد المالي في الاعتمادات المستندية. حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت على تقرير ديوان المحاسبة الصادر عن 2015 وإجراء مقابلات شخصية مع بعض المسؤولين في ديوان المحاسبة، لقياس المتغيرات. واستخدمت تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات الدراسة من خلال برنامج SPSS. أظهرت النتائج بأن هناك ضعف في نظام الرقابة الداخلية، هذا ما أدى إلى زيادة نسب التزوير في مستندات الاعتمادات المستندية. قد يرجع ذلك إلى تواطؤ من قبل بعض العامليين في المصارف وكذلك ضعف المساءلة القانونية نظراً لظروف الدولة وهذا ما أثر على قيمة العملة وعلى الوضع الاقتصادي ككل.

الكلمات المفتاحية: الاعتمادات المستندية، نظام الرقابة الداخلية في المصارف، الفساد المالي.



المقدمة :

إن أي مؤسسة يوجد بها نظام رقابة داخلي سواءً كانت هذه المؤسسات هادفة لربح أو غير هادفة لربح، وذلك لاعتباره نظاماً لضبط الأداء وضمانا لتحقيق الأهداف المسطرة وحماية أصول المؤسسة من السرقة والضياع والتلف. حيث مع تطور حجم المشاريع الاقتصادية زاد الاهتمام الإداري بنظام الرقابة الداخلية. لكي يتمتع نظام المعلومات بخاصيتي السلامة والمصداقية لابد من فرض أدوات رقابية. وهذا ما تفرضه البنوك والمؤسسات المالية، حيث يمثل نظام الرقابة الداخلية في المصارف خط الدفاع الأول في منع وصد وتحجيم المخاطر والأخطاء التي يمكن أن تتعرض لها المصارف في أعمالها اليومية.

كما إن قد تتعرض بعض الخدمات التي تقدمها المصارف إلى عمليات التزوير والغش مثل الاعتمادات المستندية. ونسب التزوير والغش تعتمد على جودة نظام الرقابة الداخلية في المصارف، حيث كلما كان نظام الرقابة الداخلية ذو جودة عالية كلما قلت نسب الغش والتزوير، وكلما قلت جودة النظام كلما زاد نسب التزوير و الغش. وهذا يؤثر على مؤشرات النمو والتطور الاقتصادي وكذلك على نسب الفساد في المصارف خاصة والدولة عامة مثل ما حدث في العراق وليبيا.

حيث قد يحدث هذا التزوير في العديد من الدول إلا إن نسب التزوير تتفاوت من دولة لأُخرى وذلك وفقاً لدرجة مكافحة الفساد لديها ودرجة وعي أفراد المجتمع، فالفساد يعد خطير في جميع الميادين الأمن والاقتصاد والتنمية، حيث يؤدي إلى انهيارها مما يسبب إعاقة تقدم البلد ونهب ثروتها.

مشكلة الدراسة :

إن عند وضع نظام رقابة داخلي جيد، لا بد أن يكون هناك موظفين ذو كفاءة وتطبيق جيد لنظام، وذلك لمنع من عمليات الغش والتزوير.

كما يعد العنصر الجوهري في الاعتمادات المستندية هو المستندات وعن طريق هذه المستندات يثق المصدر (المستفيد) من تسلم ثمن البضاعة إذ تقيد بمتطلبات الاعتماد وتزداد طمأنينته، لأن الطرف المدين الملتزم هو البنك وهو مليء لا يخشى إفلاسه، كما أن المشتري بدوره لن يدفع قيمة البضائع إلا إذ تسلم المستندات التي توضح موصفات البضاعة المنصوص عنها في خطاب الاعتماد.

إلا إن هذه المستندات قد تتعرض إلى عمليات تزوير وغش واحتيال، وذلك عن طريق تغيير جودة البضاعة أو تسجيل في الفاتورة قيمة أكبر من قيمتها الحقيقية أو استيراد بضاعة لا تتماشى مع نوع نشاط الشركة، وذلك سواءً بالاتفاق مع أحد موظفين المصرف أو بجهل منهم وضعف في نظام الرقابة الداخلية، لأن إذا كان نظام الرقابة



الداخلية ذو جودة عالية، فإن عمليات التزوير والغش تكاد أن تنعدم وذلك لأن هناك عناية مهنية مبذولة لغرض ضبط الأداء ومحاولة منع عمليات التزوير وحماية أصول المصرف من السرقة والضياع، ولكن إذا كان نظام الرقابة الداخلية ضعيف، فإن نسب التزوير تزداد.

حيث لوحظ في السنوات الأخيرة في ليبيا أن نسب الفساد زادت بدرجات كبيرة وخصوصاً زادت في المصارف أو ما يسمى بالفساد المالي في الاعتمادات المستندية، لذلك تقوم الباحثة بدراسة علاقة نظام الرقابة الداخلية في المصارف الليبية بالفساد المالي في الاعتمادات المستندية، وكذلك تحاول إيجاد حلول مرضية وقابلة للتطبيق.

أهمية الدراسة:

يعد نظام الرقابة الداخلية ضرورة حيوية للتأكد من حسن سير الخطط المرسومة للمصرف، كما يقوم بتجنب المصارف من المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها، مثل منع التزوير في مستندات الاعتمادات المستندية باستخدام العديد من الوسائل.

حيث إن هذا النظام يقوم بتجنب المخاطر حسب جودته "أي كلما كان نظام الرقابة الداخلية قوي، كلما قلت نسب الخطر والتزوير، وكلما قلت جودة النظام زادت نسب الخطر والتزوير" مثل ما حدث في المصارف الليبية حيث زادت نسب التزوير في مستندات الاعتمادات المستندية بشكل كبير خصوصاً سنة 2015 (سنة الدراسة) وذلك قد يكون الغرض منه هو تهريب العملة الصعبة إلى سوق السوداء، مما زاد من نسب الفساد في ليبيا، لذلك تتجلى أهمية البحث بدراسة نظام الرقابة الداخلية في المصارف الليبية وعلاقتها بالفساد في الاعتمادات المستندية.

أهداف الدراسة :

1 التعرف على دور النظام الرقابة الداخلية في منع عمليات التزوير في الاعتمادات المستندية.

2 التعرف على الثغرات في نظام الرقابة الداخلية في المصارف الليبية التي كانت سبب المشجع على التزوير في الاعتمادات المستندية.

3 بلورة الحلول والمقترحات التي من شأنها أن تساهم في تعزيز جهود النظم الرقابة الداخلية بالمصارف الليبية لمواجهة عمليات التزوير و منع حدوثها.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على تقرير ديوان المحاسبة الصادر عن 2015 وإجراء مقابلات شخصية مع بعض المسؤولين في ديوان المحاسبة، لقياس المتغيرات.



واستخدمت تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات الدراسة من خلال برنامج SPSS.

الاطار النظري و الدراسات السابقة

تعريف الرقابة الداخلية :

عرفت لجنة طرق المراجعة المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين: إن نظام الرقابة الداخلية هو الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المؤسسة بهدف حماية أصولها وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وتشجيع العاملين للتمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة.

نظام الرقابة الداخلية على أنه نظام داخلي يعمل على وضع خطط تنظيمية، واستخدام كل الطرق والإجراءات التي تهدف إلى التحكم في المؤسسة من خلال حماية أصول المؤسسة، وضمانا صحة ودقة البيانات المحاسبية، من أجل زيادة درجة الاعتماد عليها، بالإضافة إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وضمانا الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة، ويمثل جزء متكامل من الوظائف الإجرائية داخل المنشأة، وتعتبر إجراءاته أكثر فعالية إذا ما تكاملت مع بنية وثقافة المؤسسة في تحقيق أهدافها مما يجعل المؤسسة أكثر مرونة وتنافسية.[1]

ترى الباحثة بأن نظام الرقابة الداخلية لا يقوم فقط بوضع نظام داخلي يضبط المعاملات داخل المؤسسة، إنما يخلق الثقة بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسات، فبالتالي إن نظام الرقابة الداخلي مهم بالنسبة لجميع المؤسسات سواء كانت هادفة للربح أم لا، كذلك يعتبر نظام الرقابة الداخلي مهماً للمصارف، وذلك لأنه عواقبه تؤثر على اقتصاد الدولة بالكامل وليس المصرف فقط.

مقومات نظام الرقابة الداخلية:

أولاً مقومات الإدارية : يتضمن الشق الإداري لمقومات نظام الرقابة الداخلي على مجموعة من الطرق والوسائل التي تزيد من كفاءته فهي:

1 هيكل تنظيمي كفء : الهيكل التنظيمي الكفء هو الهيكل الذي يتم فيه تحديد المسؤوليات والسلطات المختلفة لكافة الإدارات والأشخاص بدقة وبصورة واضحة، وتتوقف طبيعة الهيكل التنظيمي على طبيعة المنشأة وحجمها ومدى الانتشار الجغرافي لها وعدد القطاعات أو الفروع، كذلك يجب أن يعمل الهيكل التنظيمي الكفء على إعطاء كل فرد واجبات ومسؤوليات محددة، تتناسب مع قدراته، تطبيقاً لمبدأ الفصل بين المهام المختلفة.

[1] بورطورة فضيل، دراسة و تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك – دراسة حالة– " بحث مقدم لأغراض نيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير فرع استراتيجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 2007، ص42.



حيث أن الهيكل التنظيمي الكفء يجب أن يتصف بالعناصر الآتية:

- أن يتم تفويض السلطات من أعلى إلى أسفل، وأن السلطة واضحة ومفهومة.
- تطبيق مبدأ الفصل بين المهام خاصة السجلات عن الشخص القائم بالوظيفة.
- مرونة الخطة التنظيمية لإمكانية استيعاب أية تغييرات مستقبلة.
- الإستقلال الوظيفي بين الإدارات والأقسام بما لا يمنع التعاون والتنسيق بينهما.
- ربط الإختصاصات والمسؤوليات بالأهداف والسياسات الهامة للمؤسسة.
- تحديد المسؤولين عن أي أخطاء أو مخالفات قد تحدث.
- تخطيط أنشطة المؤسسة وتوصيلها إلى المستويات التنفيذية في صورة تعليمات أو قواعد واجبة التنفيذ.
- وضع إجراءات واضحة ودقيقة لنشاط الرقابة وعملها في شكل خطة محددة.[2]

2- توافر الموظفين الأكفاء: تعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية على درجة كفاءة الموظفين بالمؤسسة، والذين تقع عليهم مسؤولية تنفيذهم لعملهم، إذ يجب على المؤسسة أن تتبع سياسات سليمة في تعيين موظفين جدد، أو ترقية موظفيها الحاليين من خلال إعداد برامج تدريبية لهم بصفة مستمرة لتطوير كفاءاتهم ومهاراتهم، إلى جانب ضرورة توفر المؤهلات الكافية لدي موظفي المؤسسة، يجب التأمين على المسؤولين، عن الاحتفاظ بالأصول وحيازتها ضد خيانة الأمانة.[3]

3 – معايير أداء سليمة: إن وجود هيكل كفء وعمالة مدربة وذات قدرات وكفاءات عالية، لا يعني التخلي عن توافر معايير لقياس أداء هؤلاء العاملين، وذلك في محاولة لمقارنة الأداء المخطط مع الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات والإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات.[4]

4 – مجموعة من السياسات والإجراءات لحماية الأصول : من الدعامات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية، وجود مجموعة من السياسات والإجراءات بقصد الحماية الكاملة للأصول ومنع تسربها أو اختلاسها، وتزداد أهمية هذه السياسات والإجراءات كلما كان التنظيم الذي تعتمده المنظمة اللامركزي، حيث أن السياسات الموضوعة هي ترجمة للأهداف المخططة، بينما الإجراءات تمثل الطريقة التي تنفذ بها تلك السياسات.[5]

5 – قسم المراجعة الداخلية : من متطلبات نظام الرقابة الداخلي الجيد وجود قسم تنظيمي إداري داخل الوحدة

---

[2] عبد الوهاب نصر علي وشحاته السيد شحاته، دراسات متقدمة في: مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص81.

[3] بوطورة، مصدر سابق ، ص42.

[4] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسات التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثانية،2005، ص101.

[5] فتحي رزق السوافيري وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2002، ص27.



يطلق عليه قسم المراجعة الداخلية، يهدف هذا القسم إلى الفحص المستمر للسياسات والإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة، وكذلك التأكد وبشكل مستمر من مدى دقة وسلامة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام، أيضاً التحقق من عدم وجود أوجه تلاعب أو مخالفات، وبصورة مختصرة فإن المهمة الرئيسية لقسم المراجعة الداخلية هي التأكد من تطبيق مهمات الرقابة الداخلية.[6]

المقومات المحاسبية و المالية لنظام الرقابة الداخلية :

1 الدليل المحاسبي: يعني وجود أساس سليم لتقديم بيانات إجمالية لها أهمية في مجال التحليل والمقارنات اللازمة لأغراض الرقابة، حيث يتم تقسيم هذه البيانات إلى حسابات رئيسية وأخرى فرعية، كما يتم شرح كيفية تشغيل هذا الحساب وبيان طبيعة العمليات التي تسجل فيه، ويعتمد تبويب الحسابات المستخدمة على درجة معينة من التفصيل، تكون ضرورية لجمع البيانات لتشغيلها فيما بعد يدوياً أو إلكترونياً، وأيضاً لتحويلها إلى معلومات تكون مفيدة لعملية إتخاذ القرارات بواسطة إدارة المنشأة.[7]

2 الدورة المستندية: يتطلب تحقيق نظام جيد للرقابة الداخلية وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة طالما أنها تمثل المصدر الأساسي للقيد وأدلة الإثبات، ولذلك يجب عند تصميم المستندات مراعاة النواحي القانونية والشكلية، بالإضافة إلى أن يحقق المستند المعين الهدف من تصميمه وتداوله وأيضاً ترقيم هذه المستندات لتسهيل عملية الرقابة، وضمانا عدم أزدواجية المستندات تحقيقاً للرقابة من ناحية ومنع المسؤولية المزدوجة عنها، كذلك ينبغي تمييز المستندات بالوضوح والبساطة في التصميم والإستخدام. إن إنشاء الدورة المستندية تمثل أساساً و يجب المحافظة عليها، فلا تتم عملية الرقابة إلا بوجودها خاصة في نطاق التحصيل والصرف والشراء والبيع والتخزين، مع مراعاة خطوط السلطة والمسؤولية عند إنشاءها.[8]

3 المجموعة الدفترية: وفقاً لطبيعة المنظمة وأنشطتها تعد وتجهز مجموعة دفترية متكاملة تراعي النواحي القانونية، كذلك يجب مراعاة بعض المتطلبات الرئيسية عند تجهيز المجموعة الدفترية، مثل: ترقيم الصفحات قبل استعمالها لأغراض الرقابة، والتركيز على إثبات العمليات وقت حدوثها كلما أمكن ذلك، كذلك ينبغي أن تتميز المجموعة الدفترية بالبساطة في التصميم قصد سهولة الإستخدام والاطلاع والفهم وقدرتها على توفير البيانات المطلوبة.[9]

---

[6] أحمد نور وآخرون، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص34.

[7] فتحي رزق، مصدر سابق ، ص27.

[8] وليام توماس و أمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة: أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،1989 ، ص191.

[9] فتحي رزق ، مصدر سابق، ص27.



4 الوسائل الآلية والإلكترونية المستخدمة: أصبحت الوسائل الآلية المستخدمة ضمن عناصر النظام المحاسبي داخل المنشأة من العناصر الهامة في ضبط وإنجاز الأعمال، كما هو الحال في الآلات عد النقدية المحصلة وتسجيلها.

حيث تزايدت أهمية استخدام الحاسوب الإلكتروني في إنجاز بعض خطوات الدورة المحاسبية وتحليل البيانات والمعلومات سواء بغرض إعدادها أو الإفصاح عنها، وإن التوسع في استخدام هذه الأدوات من شأنه تدعيم الدور الرقابي للنظام المحاسبي المستخدم.

5 الجرد الفعلي للأصول: تتميز بعض عناصر الأصول المملوكة للوحدة الاقتصادية، بإمكانية جردها الفعلي كالنقدية بالخزينة ، والمخزون بأنواعه الثلاثة ، والأوراق المالية والتجارية ،ومعظم عناصر الأصول الثابتة كالأراضي المباني، السيارات، الآلات والأثاث. كما إن نتائج الجرد الفعلي ومقارنتها بالأرصدة الحسابية التي تشملها السجلات المحاسبية، توضح نتائج عمليات الرقابة على تلك الأصول.[10]

الاعتمادات المستندية :

إن هناك العديد من الأقسام في المصارف التجارية منها قسم الاعتمادات المستندية. حيث يقدم هذا القسم خدمة تساعد التجار في عملية الإستيراد و التصدير البضائع ذلك مقابل عمولة يتحصل عليها المصرف.

تعريف الاعتمادات المستندية : هو تعهد بالدفع، أما سبب تسمية الاعتماد المستندي لأنه يشترط وجوب تقديم مستندات تثبت شحن (انتقال ملكية) السلع المتفق عليها بين المستورد و المصدر [11]

حيث إن هذه الاعتمادات قد تتعرض إلى العديد من المخاطر منها مخاطر التلاعب والتزوير، ودور نظام الرقابة الداخلية يمنع هذه المخاطر، وذلك من خلال العديد من الإجراءات تبدأ من فتح الاعتماد إلى قفل الاعتماد منها مطابقة شروط فتح الاعتماد مع فواتير البيع والتخليص الجمركي من خلال قسم المراجعة الداخلية و غيرها من الإجراءات.

أهداف الرقابة على الصرف :

إن سعي كل دولة إلى فرض رقابة صارمة ومحكمة على عمليات الصرف الغرض منها هو تحقيق العديد من الأهداف أهمها[12]:

1 تحقيق التوازن لميزان المدفوعات: إن ميزان المدفوعات يلعب دوراً بارزاً و مهماً في إقتصاد أي دولة، ونظراً

---

[10] عبد الفتاح محمد الصحن ومحمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004 ، ص193.

[11] الطائي ، سليمة علي يوسف " إجراءات الاعتمادات المستندية في مصرف الرافدين و الشمال للتمويل و الاستثمار – دراسة حالة – "بحث مقدم لأغراض نيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف . بغداد ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية – جامعة بغداد ، 2010 م، ص12.

[12] شيح عبدالحق ، " الرقابة على البنوك التجارية " مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في القانون_ فرع القانون الاعمال ، الجزائر ، جامعة أحمد بوقره ، 2009-2010، ص77-78.



لعمليات الصرف والرقابة لها تأثير مباشرة على ميزان المدفوعات سواءً إيجابياً أو سلباً، فإن للرقابة على الصرف دور في تحقيق التوازن لهذا الميزان.

حيث تلجأ السلطات المختصة لمواجهة الاختلالات المختلفة التي يتعرض لها ميزان المدفوعات إلى اتخاذ قرارات واتباع سياسات كفيلة للتصدي لتلك الاختلالات، وذلك من خلال فرض الرقابة على الصرف عن طريق تحديد كمية أو حجم العملة الأجنبية التي يمكن إنفاقها على الواردات، كما إن نظام الرقابة على الصرف يقوم بتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وذلك بفرض قوانين صارمة تجبر المصدرين وكل من يتحصل على إيرادات بالعملة الصعبة على بيعها للبنك المركزي وبالسعر الرسمي ويطلب من جانباً أخر من المستوردين بأن يحصلوا على ترخيص خاص لاستيراد سلعة معينة.

بالتالي يمكن القول بأن الرقابة على الصرف تؤثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات.

2 ضمان استقرار سعر الصرف: نظراً لسعر الصرف دور هاماً في إدارة الاقتصاد الوطني وتطوره والحد من الاختلالات في توازنه وباعتباره الوسيلة الأساسية التي تؤثر على العلاقة بين الأسعار الداخلية ونظيرتها الخارجية، فإن الرقابة على الصرف تعد من أحسن الطرق لضمان استقرار سعر الصرف، لأن عدم استقراره سيؤدي إلى نتائج تؤثر بصفة سلبية على السياسة النقدية والمالية في الدولة، لذلك تلجأ هذه الأخيرة إلى أحكام نظام الرقابة على الصرف، كونه الوسيلة الوحيدة والفعالة التي تضمن استقراره، وذلك بالنص صراحة على أن يكون سعر الصرف الرسمي ثابتاً في الدولة فهي التي تتولى تحديد سعر عملتها بما يتماشى ويتلاءم مع ظروفها الاقتصادية.

3 حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية: حتى تكون للعملة الوطنية قيمة معتبرة في الخارج، يجب على الدولة أن تحكم رقابتها على التصرف وحماية العملة الوطنية. وهذا يعني الإحتفاظ بسعر صرفها وعدم القيام بتخفيضه، لأن ذلك يؤدي إلى حدوث التضخم وما ينجر عنه من تدهور في الاقتصاد الوطني.

و دور الرقابة على الصرف في حماية القيمة الخارجية للعملة يظهر لما تكون قيمة العملة الوطنية مهددة بالتدهور في الأسواق الخارجية، فتلجأ السلطات المختصة إلى تثبيت سعر الصرف الأجنبي، وبالتالي الحيلولة دون المضاربة في العملة الوطنية .

4 مكافحة تهريب الاموال: للرقابة على الصرف دور مهم في مكافحة تهريب رؤوس الأموال، بحيث يمنع تصدير واستيراد أي سند دين أو ورقة مالية أو وسيلة دفع تكون محررة بالعملة الوطنية دون ترخيص صريح.

فمكافحة تهريب الأموال إلى الخارج، يتم وفقا لنظام الرقابة على الصرف من خلال وضع إجراءات قانونية صارمة ومنظمة، تفيد وتمنع تهريبها، مع توجيه استثمارات النقد الأجنبي في المشروعات ذات الأولوية والموضوعة ضمن



خطط التنمية الاقتصادية، كما يمنع شراء العملة الوطنية من البنوك الأجنبية لأن بعض المتعاملين قد يقومون بتسريب العملة المحلية لبنوك أجنبية مقابل عملات أخرى، ثم يقومون باستخدامها للاستيراد خارج نظام الرقابة، و لمنع مثل هذه التصرفات لابد أن تمنع البنوك المحلية عن شراء أو تحويل العملة الوطنية من البنوك الأجنبية.

دور نظام الرقابة الداخلية في الاعتمادات المستندية :

إن خدمة الاعتمادات المستندية التي تقدمها المصارف للتجار لغرض استيراد أو تصدير البضائع توفر للتجار الوقت وكذلك تحل مشكلة اختلاف موصفات البضاعة، كذلك تحقق العديد من الأهداف منها تحقيق النمو الاقتصادي للدولة. إلا إن قد تتعرض مستندات بعض الاعتمادات إلى تزوير.

حيث إن الاستغلال الجرمي للاعتمادات المستندية يأتي عن طريق تزوير الوثائق القائمة عليها كتحريف المعلومات المتعلقة بالكمية أو بالسعر أو بالنوعية الواردات أو الصادرات.[13] وذلك لغرض تهريب العملة الصعبة إلى سوق السوداء أو لغرض غسل الأموال الغير مشروعة وهذا له تأثير سلبي على العملة الوطنية، بالتالي على الوضع الاقتصادي لذلك تضع المصارف رقابة على الاعتمادات المستندية وكذلك الرقابة على الصرف.

فدور نظام الرقابة الداخلية هو وضع العديد من الإجراءات لتأكد من سلامة المستندات المقدمة للاعتماد المستندي.

الدراسات السابقة :

دراسة العمري و عبد المغني (2006) بعنوان مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، وقياس العلاقة بين ذلك المدى من التطبيق وكل من حجم البنك والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي. وكذلك إستكشاف المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبانة موجهة إلى المدققين الداخليين في البنوك التجارية اليمنية. تتكون من أربعة أقسام وقد تم توزيع الاستبانة على جميع المدققين العاملين في البنوك التجارية اليمنية وعددها 99 مدققا داخلياً، وبلغ عدد الاستبانات المستردة 86 استبانة أي ما نسبته 86,9% من مجموع الاستبانات.

وقد أظهرت الدراسة أن درجة تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية ضعيفة. حيث كانت بنسبة 58.59% وكذلك أظهرت عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية وكل من حجم البنك والمتغيرات الشخصية لمدقق الداخلي. كما بينت وجود عدد من

[13] تقرير التطبيقات الدوري بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا 2014، ص5.



المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية. ومن أهمها عدم وجود إلزام قانوني بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في تلك البنوك. وقد خرجت الدراسة بتوصيات واقتراحات لتطوير وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية ومن أهمها ضرورة قيام الإدارات العليا في تلك البنوك بدعم استقلالية دوائر التدقيق الداخلي.

م. م آمال نوري محمد بعنوان " إجراءات الاعتمادات المستندية في العراق بين الحقيقة و الرؤى": هدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على أهمية الاعتمادات المستندية كونها تحتل مكانه متميزة في ميدان العمل المصرفي إذ أسهمت في دخول المصارف كلاعب أساسي في عمليات التجارة الخارجية. إن إجراءات الاعتمادات المستندية في العالم بشكل عام وفي العراق بشكل خاص تمر بسلسلة من المراحل الزمنية والإجراءات التنفيذية المترابطة، وإن الذي يحكم تنفيذها مجموعة من القواعد والأعراف والأصول الدولية الموحدة، وهذا ما يثير من إشكالات حول مدى إلتزام أطراف الاعتماد المستندي بتلك القواعد والأعراف المتعامل بها، ومدى إمكانية تطبيق تلك الإجراءات بشكلها الصحيح، وعليه من أجل السيطرة على سلامة تنفيذ إجراءات الاعتمادات المستندية في العراق، فقد تم تحديد تعليمات تنفيذ العقود الحكومية خاصة بالاعتمادات المستندية والتي تراعي جميع إجراءات مراحل حياة الاعتماد المستندي بدءاً من فتح الاعتماد وانتهاء بغلقه، وبذلك سوف نضمن تنفيذ إجراءات الاعتمادات بشكلها السليم.

أما دراسة (الظاهر، أحمد وآخرون، 2008) هدفت إلى دراسة مشكلات الاعتمادات التصديرية لدى المصارف الأردنية باستخدام استبانة وزعت على المصارف الأردنية، لخصت أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشكلات الاعتمادات التصديرية وحجم البنوك.

أوضحت دراسة (سعود عويد عبد) بعنوان الحماية القانونية للاعتمادات المستندية من الغش التجاري في العراق: بأن نوع الاعتمادات المستندية له دور في التزوير والغش، فإن الاعتماد القابل للتحويل يعد عامل مساعد لظهور الغش، وذلك من خلال تحويل الاعتماد إلى شخص ثاني، فإذا كان المستفيد غير محدد في الاعتماد ومعروف سلفاً (دون تعيين) ينطوي على هذا الأمر الخطورة، ذلك لأن المشتري قد يجهل الشخص المحول له الذي قد يرتكب غشاً أو تزويراً ويستولي على الجزء الأكبر من الاعتماد.

كذلك نوع الاعتماد القابل للتداول بدون حق الرجوع. حيث قد يكون هذا التداول مطلق فيجوز تقديم المستندات لأي بنك لحصول قيمته، أو تداول مقيد ببنك معين لا يجوز تداول المستندات إلا عن طريق هذا البنك. فإذا كان هناك أجاره مطلقة بالتداول فإن هذا يؤدي بالإضرار للمستورد، ذلك لأن بعض البنوك لا تهتم



إلا بالربح، فقد تقوم بشراء المستندات مع عدم الإهتمام بفحصها وقد تقبلها بتواطؤ مع المستفيد عندما تكون مخالفة أو متناقضة أو مقدمة بعد المواعيد.

كما إعتماد المؤجل الدفع يساعد في عملية التزوير والغش. أحياناً يقوم البنك الفاتح للإعتماد بالخصم المالي وبذلك يخرج المستفيد عن ساحة الاعتماد، فالمشتري الذي استفاد من الأجل الممنوح لتنفيذ الدفع قد يكتشف أن البائع أرسل بضاعة معيبة أو غير مطابقة للعقد وخلال ذلك يمكن اللجوء إلى القضاء لتنفيذ الحجز لدى البنك المكلف بالدفع لعدم إجراء هذا الدفع إلا إن الخصم يؤدي الحصول المستفيد على مبلغ الاعتماد ثم الإختفاء ويكون ذلك أما نتيجة الغش صادر من البائع أو نتيجة الغش صادر من قبل مجهز البضاعة أو الناقل الذي يقوم أحياناً بإغراق الباخرة عمداً لإخفاء استيلاء على البضاعة، ففي حالة الغش الناقل قد يختفي البائع على الرغم من أنه برئ، لأن المشتري سوف ينفذ الحجز قبل موعد الاستحقاق.

أوضحت دراسة أزاد شكور صالح بعنوان الغش في الاعتمادات المستندية واثره على التزام البنك "دراسة مقارنة": بأن المشاكل والقضايا التي تحد دور الاعتمادات المستندية وبالأخص موضوع المستندات المزورة أو التي تنطوي على الإحتيال لم تعالجها القواعد والأصول والأعراف الموحدة.

أوضحت دراسة مروان الابراهيم و هاشم الجزائري بعنوان دور البنوك التجارية في الحد من عمليات الاحتيال في الاعتمادات المستندية: بأن الأعراف والأصول والقواعد الموحدة حددت حدود إلتزام البنك بفحص المستندات يشمل جميع المستندات المنصوص عليها في الاعتماد المستندي وتقتصر مهمة البنك في فحصه للمستندات على الشكل الظاهري لهذه المستندات بحيث تبدو في ظاهرها مطابقة لشروط.

أوضح تقرير التطبيقات الدوري بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا: عدد من المؤشرات الإشتباه وأدلة الإثبات لجرائم التزوير والتزييف للإعتمادات المستندية ومن أبرزها البلاغات والتقارير عن المعاملات المالية الواردة لوحدة مكافحة غسل الأموال وفتح الحساب ومن ثم طلب خدمة فتح إعتماد مستندي مباشرة وعدم تناسب نشاط العميل مع نوع السلعة المستوردة واختلافات كبيرة بين قيمة السلعة على الفاتورة والقيمة الفعلية والعادلة في السوق لهذه السلعة وغيرها، وذلك لغرض غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

دراسات اجنبية:

دراسة (Edward & Lxner ,2001) بعنوان التدقيق الداخلي في الصناعة المصرفية : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص الشخصية للمدققين الداخليين وطبيعة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأمريكية. تكونت عينة الدراسة من 117 وتمثلت نتائج الدراسة في أن 10% من المدققين الداخليين قد تخلوا عن أعمالهم



خلال أقل من عامين من إستلامهم لها للبحث عن مراكز إدارية أعلى. كما بينت الدراسة أن رواتب المدققين الداخليين تعتمد على طول مدة الخدمة في البنك ومدى الخبرة في مجال الحاسوب حيث ترتبط معها بعلاقة طردية. وفيما يتعلق بطبيعة التدقيق الداخلي بينت الدراسة أن 32% من المستجيبين يرون أن المدققين الداخليين يقومون بمهام التدقيق التشغيلي للبنك . كما خلصت الدراسة إلى التطلع بأن يزداد تركيز المدققين الداخليين في البنوك التجارية على مهام التدقيق التشغيلية من خلال فهم طبيعة المهام التشغيلية في البنك و المخاطر المتعلقة بها. ومن ثم المساهمة في عمليات المؤسسات المالية الناجحة.

دارسة (Bayyoud & Sayyad, 2015) بعنوان:

The Impact of Internal Control and Risk Management on Banks in Palestine : هدفت هذه الدارسة إلى بيان أثر الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على البنوك العاملة في فلسطين والتعرف على آثار الإصلاحات المصرفية والقواعد الجديدة في تحديد وتقييم المخاطر التي تواجه تلك البنوك، والتخفيف من آثارها. تم إجراء هذه الدارسة في فلسطين واستخدمت الأسلوب الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على الاستبانة كأداة للدارسة بهدف جمع البيانات التي تخص الدارسة وتكوّن مجتمع الدارسة من جميع مدراء البنوك العاملة في فلسطين، حيث تمثلت عينة الدارسة ب 81 مدراء لتلك البنوك.

حيث أظهرت النتائج أن أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في فلسطين عموماً كان لها تأثير بشكل إيجابي على البنوك من حيث الكمية وكذلك الأداء النوعي لها، وتبين أيضاً من خلال عمليات التقييم بأن حالات الفساد والإحتيال والأخطاء قد انخفضت، وأن المخاطر مسيطر عليها والواجبات والصلاحيات منفصلة في تلك البنوك، إضافة لذلك فإن الممارسات المتبعة في هذه البنوك لها ارتباط وثيق ومتفقة مع المعايير الدولية من حيث درجة الإلتزام، نتيجة الإصلاحات التي طرأت على إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في تلك المصارف.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

إن الدراسات السابقة تناولت الموضوع من ناحية مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في المصارف، وبيان أثر تطبيق الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، كما إنها تناولتها من ناحية قانونية ومن ناحية القواعد والأعراف الدولية. حيث إن أغلب الدراسات كانت حول العراق، وذلك لأن الوضع العراقي الأقرب من الوضع الليبي في نسب الفساد التي نشرتها منظمة الشفافية الدولية. حيث أوضحت دراسة العمري وعبدالغني بأن لا يوجد علاقة بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها وحجم البنوك اليمنية والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي، وإن هناك عدم إلزام قانوني بتطبيق المعايير. أوضحت دراسة الظاهر وأحمد واخرون بأن حجم البنك له تأثير على



كشف عمليات التزوير. كما أوضحت دراسة سعود عويد بأن نوع الاعتماد المستندي قد يكون عامل مساعد لعمليات التزوير، وحدد الأنواع التي لها تأثر على عمليات التزوير. كذلك أوضح أزاد شكور صالح بأن القواعد والأعراف الدولية لم تتطرق إلى عمليات التزوير والإحتيال. وأوضحت دراسة مروان الابراهيم بأن القواعد والأعراف الدولية تنص بأن تقتصر مهمة البنك بفحص المستندات بشكل ظاهري فقط. كذلك أوضح التقرير حول الشرق الأوسط وشمال افريقيا بأن يتم تزوير مستندات الاعتمادات المستندية لغرض غسل الاموال وكذلك تمويل الارهاب. في حين بينت دراسة Bayyoud and Sayyad بأن نظام الرقابة الداخلية وكذلك إدارة المخاطر تقلل من نسب الفساد في المصارف الفلسطينية. كذلك بينت دراسة Edward and lxnerبأن المدققين الداخليين في البنوك التجارية الأمريكية يزداد تركيزهم على مهام التدقيق التشغيلية و فهم طبيعتها و المخاطر المتعلقة بها ومن ثم المساهمة في عمليات المؤسسات المالية الناجحة. في حين هذه الدراسة تحاول معرفة وتحديد نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية التي سهلت على عمليات التزوير والإحتيال في مستندات الاعتمادات المستندية في المصارف الليبية وتحاول إيجاد طريقة للحد منها.

منهجية الدراسة:

مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المصارف التجارية في ليبيا التي تقوم بإصدار اعتمادات مستندية وعددها (7)، وذلك طبقا لتقرير ديوان المحاسبة المنشور عن السنة المنتهية 2015، أما عينة الدراسة فقد اختارت الباحثة الاعتمادات الصادرة من مصرف شمال افريقيا وسحب منها عينة عشوائية عدد المفردات 30 مفرد وتم جمع البيانات و المعلومات عن طريق المقابلات الشخصية لمسؤولين في المصرف و ديوان المحاسبة الليبي وكذلك تقرير ديوان المحاسبة الليبي الصادر عن السنة المنتهية 2015.

متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: الفساد المالي في الاعتمادات المستندية يتمثل في عدد الاعتمادات المزورة .

المتغير المستقل: ضعف نظام الرقابة الداخلية حيث يتم تفرع هذا المتغير الى المتغيرات التالية التي تؤثر على الفساد المالي في الاعتمادات المستندية وهي:

المتغير المستقل الاول: مراسلة غرفة التجارة الدولية الذي يتم قياسه من خلال وصول البضائع من عدمها.

المتغير المستقل الثاني: جودة عمل قسم المراجعة الداخلية ويتم قياسها من خلال مدى مطابقة الأوراق الجمركية مع فاتورة المبدئية من حيث التاريخ و نوع البضاعة وجودتها وايضاً قيمتها.



1. فرضيات الدراسة:

H_1وجود علاقة بين ضعف نظام الرقابة الداخلية والفساد المالي في الاعتمادات المستندية . يتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

H_1 1 : وجود علاقة ذو دلاله احصائيا بين ضعف جودة عمل قسم المراجعة الداخلية في المصارف الليبية والفساد المالي في الاعتمادات المستندية.

H_1 2: وجود علاقة ذو دلالة احصائيا بين عدم مراسلة الغرفة التجارة الدولية من قبل المصارف الليبية والفساد المالي في الاعتمادات المستندية.

النموذج الذي يقيس العلاقة :

$$ICDC = a + B_1\ IA + B_2\ ICR + \varepsilon i$$

حيث إن:

ICDC : يمثل المتغير التابع: الفساد المالي في الاعتمادات المستندية

a: ألفا: قيمة ثابتة في النموذج

B_1, B_2: الميل للمتغيرات المستقلة

IA :يمثل المتغير المستقل الاول: جودة عمل قسم المراجعة الداخلية

ICR: يمثل المتغير المستقل الثاني: مراسلة غرفة التجارة الدولية

Ei :الخطأ العشوائي



2. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

الجدول 1 :

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
ICDC	1.80	.407	30
IA	5.77	.430	30
ICR	3.87	.346	30

يعرض الجدول رقم (1) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، حيث إن المتغيرات المستقلة في الدراسة هي ضعف جودة عمل المراجعة الداخلية، عدم إجراء مراسلات مع الغرفة التجارة الدولية، متغير تابع هو الفساد المالي في الاعتمادات المستندية.

وقد بينا الجدول رقم (1) بأن متوسط الفساد المالي في الاعتمادات المستندية هو 1.80 والإنحراف المعياري 0.407، كذلك أظهر متوسط المتغير المستقل ضعف جودة عمل المراجعة الداخلية 5.77 والإنحراف المعياري 0.430، المتغير المستقل عدم مراسلة الغرفة التجارية من قبل المصرف الفاتح للإعتماد بمتوسط 3.87 وإنحراف معياري 0.346.

5 . اختبار الفرضيات :

أظهرت النتائج بأن معامل الارتباط بين ضعف نظام الرقابة الداخلية ونسب الفساد المالي في الاعتمادات المستندية في المصارف الليبية ارتباط قوي، حيث نسبة معامل الارتباط 0,928 وهذا يشير إلى علاقة طردية قوية، أما معامل التفسير (R^2) والذي بلغت قيمته0,861 فإنه يشير بأن النموذج يفسر 86.1% من التباين أو بعبارة أخرى يشير بأن الفساد المالي الحاصل في الاعتمادات المستندية يعز بنسبة 86.1% إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية، بينما 13.9% من الفساد المالي في الاعتمادات المستندية تعزه إلى متغيرات أخرى. كذلك يتضح من تحليل التباين إن قيمة اختبار(F)و مستوى الدلالة sig يشيران إلى إن النموذج دال إحصائيا، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في تفسير أثر ضعف نظام الرقابة الداخلية في نسب الفساد المالي في الاعتمادات المستندية المفتوحة في المصارف التجارية الليبية، حيث كانت نسبة(F 0.861) و بمستوى معنوية (0.00)أقل من(0.05) وتشير هذه النتيجة إلى إن زيادة الفساد المالي في الاعتمادات المستندية أدى إلى تهريب العملة الصعبة وهذا أثر بشكل سلبي على قيمة العملة الوطنية وذلك لعديد من الأسباب منها وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية للبنوك الليبية كذلك ضعف في المساءلة القانونية، حيث تتفق هذه الدراسة مع دراسة فيحاء ومنهل بأن عند تفعيل نظام الرقابة



لداخلية بشكل جيد يؤدي إلى الحد من ظاهرة الفساد المالي و الإداري وكذلك تتفق مع دراسة Bayyoud & sayyad بأن نظام الرقابة الداخلية وكذلك إدارة المخاطر تقلل من نسب الفساد في المصارف.

يلاحظ من الجدول الثاني عند أحد المتغيرات المستقلة بشكل منفرد إن المتغير عدم مراسلة غرفة التجارة الدولية ذو دلالة إحصائية موجبة على الفساد المالي في الاعتمادات المستندية حيث بلغت (sig 0.010) وهذا يعطي مؤشر إن عدم مراسلة غرفة التجارة الدولية قد يؤدي إلى إن البضائع المستوردة غير مطابقة للموصفات (غير صالحة) أو قد يكون حاويات النقل فارغة.

حيث إن الغرض من مراسلة غرفة التجارة الدولية التأكد من إن البضائع قد تم إرسالها من بلد المنشأ إلى بلد المستورد.

كما لمتغير ضعف جودة عمل قسم المراجعة الداخلية أثر ذو دلالة إحصائية موجبة على الفساد المالي في الاعتمادات المستندية أي كلما زاد ضعف جودة عمل قسم المراجعة الداخلية زادت نسب الفساد المالي في الاعتمادات المستندية، فقد بلغت (sig 0.00) وهذا يعطي مؤشر إن ضعف جودة عمل قسم المراجعة الداخلية يؤدي إلى زيادة نسب الفساد المالي في الاعتمادات المستندية وذلك لأنه يؤدي إلى عدم الإهتمام و التدقيق من مدى مطابقة الإقرار الجمركي مع تاريخ فتح الاعتماد وغيرها من المستندات كذلك يؤدي إلى عدم الاهتمام بمدى صلاحية شهادة غرفة التجارة وغيرها من الثغرات التي يمكن أن يستخدمها ذو النفوس الضعيفة لغرض تهريب العملة عن طريق تزوير مستندات الاعتماد.



النتائج :

إن هناك ضعف في النظام الرقابة الداخلية في المصارف الليبية وهذا ما أدى إلى الفساد المالي في الاعتمادات المستندية

إن عدم مراسلة الغرفة التجارة الدولية سمح لذوي النفوس الضعيفة لتلاعب وذلك بإستيراد حاويات فارغة

إن نقص الكفاءة لدى الموظفين في المصارف (قسم المراجعة الداخلية) وكذلك إنخفاض ولاءهم للمؤسسة التي يعملون بها يعد عامل مساعد لذوي النفوس الضعيفة للتلاعب في الاعتمادات المستندية، وذلك مثل وجود اختلاف بين تاريخ الإقرار الجمركي وتاريخ فتح الاعتماد.

إن الغرض من التزوير في الاعتمادات المستندية هو تهريب العملة الصعبة إلى سوق السوداء وهذا أثر على الاقتصاد الليبي، حيث أصبح سعر الصرف في سوق السوداء أعلى بكثير من سعر الصرف الرسمي مما أدى إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

التوصيات:

1. تنظيم دورات وبرامج تدريبية متخصصة في مجال التقييم و الرقابة المصرفية من أجل تنمية القدرات الفنية للنهوض بمتطلبات العمل المصرفي والرقابي والتعامل معه بكفاءة.
2. ضرورة القيام بتقييم وتطوير إجراءات نظام الرقابة الداخلية وبشكل مستمر حتى يصبح نظاماً فاعلاً يوفر للعاملين فيه صلاحيات كافية للوصول إلى كافة المهام الموكلة إليهم .
3. توثيق المشاكل التي تتعرض لها المصرف واسبابها وطرق معالجتها بهدف تراكم الخبرة وزيادة كفاءة الإدارة في الحد من المشاكل المماثلة في المستقبل.
4. العمل بمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال معايير كفاءة رأس المال.
5. ضرورة وجود وحده داخل المصرف تابعة لديوان المحاسبة (وحدة مكافحة الفساد) وذلك لغرض التدقيق في المستندات المشكوك فيها وكذلك تأكد من إرسال البضائع وذلك عن طريق مراسلة الغرفة التجارة الدولية، كما تقوم هذه اللجنة بإخبار الديوان بالأحداث أولاً بأول، وذلك حتى يتمكن الديوان من مكافحة الفساد وليس بحصر الفساد.



6. يجب وضع حدود عليا للعدد الاعتمادات التي يمكن فتحها من مصرف ما بالنسبة لكل عميل أو مجموعة مترابطة من العملاء أو صناعة أو قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية.
7. العمل على تشجيع كليات التجارة بعقد ندوات متخصصة في مكافحة الفساد المالي في المصارف، وذلك لأن معظم مخرجات كليات التجارة يعملون في المصارف فلذلك يجب توعيتهم بمدى خطورتها وكيفية مكافحتها.
8. الاهتمام بتوعية أفراد المجتمع مدى أهمية الرقابة الذاتية للفرد وما تعود بها للمجتمع بأكمله فمن خلالها يمكن تخفيض نسب الفساد بدرجات كبيرة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.
9. كذلك توصي الباحثة بإجراء بحوث حول:

أ . دور وزارة الاقتصاد في الحد من الفساد المالي في الاعتمادات المستندية.

ب . دور مصلحة الجمارك في الحد من الفساد المالي في الاعتمادات المستندية.

ج . علاقة الفساد المالي في الاعتمادات المستندية بالشركات التفتيش.

المراجع

الكتب

1. أحمد نور وآخرون، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.
2. عبد الوهاب نصر علي وشحاته السيد شحاته، دراسات متقدمة في: مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
3. عبد الفتاح محمد الصحن ومحمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004 .
4. محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسات التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثانية،2005.
5. فتحي رزق السوافيري وآخرون، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،2002.
6. وليام توماس و أمرسون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة: أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، دار المريخ، المملكة العربية السعودية،1989 .



الرسائل الجامعية :

الطائي ، سليمة علي يوسف " إجراءات الاعتمادات المستندية في مصرف الرافدين و الشمال للتمويل و الاستثمار – دراسة حالة – "بحث مقدم لأغراض نيل شهادة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف . بغداد ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية – جامعة بغداد ، 2010 م .

بورطورة فضيل، دراسة و تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك – دراسة حالة– " بحث مقدم لأغراض نيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير فرع استراتيجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 2007.

شيح عبدالحق ، " الرقابة على البنوك التجارية " مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في القانون_ فرع القانون الاعمال ، الجزائر ، جامعة أحمد بوقره ، 2009-2010.

التقارير :

تقرير التطبيقات الدوري بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط

